

القاهرة في ٥ يونيو ٢٠٠٨

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

تحية طيبة وبعد،

تمشيا مع سياسة البنك المركزي المصري في تشجيع نمو وانتشار تواجد البنوك من خلال فتح فروع جديدة في مختلف مناطق الجمهورية فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى مراجعة المعايير المطبقة حالياً لتنظيم وتسهيل إجراءات الموافقة على فتح فروع / وكالات جديدة للبنوك ووضع ضوابط استرشادية تأخذ بعين الاعتبار سلامة المراكز المالية ونظم الرقابة الداخلية بالبنوك المتقدمة بطلبات لفتح فروع جديدة وكفاية رؤوس أموالها لمواجهة كافة المخاطر الناجمة عن الزيادة في حجم النشاط.

وإضافة إلى ضرورة الالتزام بالأحكام الواردة بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الخاصة بفتح وتسجيل فروع البنوك ووكالاتها بما في ذلك مراعاة المصلحة الاقتصادية العامة والظروف الخاصة بالمنطقة المطلوب تأسيس الفرع / الوكالة فيها، فإنه ينبغي على البنوك، إلى جانب فتح فروع في المدن الرئيسية، زيادة اهتمامها بوصول خدمات مصرفية للمناطق المحرومة أو التي يقل فيها تواجد الفروع مما يحد من تركيز تواجد فروع البنوك في مناطق محدودة .

وبناء على ما سبق فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٨ على الضوابط الاسترشادية المرفقة التي ينبغي الالتزام بها من قبل البنوك عند التقدم للبنك المركزي المصري بطلبات لفتح فروع جديدة والتي سيراعى تطبيقها بقدر من المرونة وفقاً لظروف كل حالة على حده. وإذ يطلب البنك المركزي المصري مراعاة هذه الضوابط الاسترشادية لدى تقديم البنوك بطلباتها فإن الحاجة تبدو واضحة لوضع البنوك سياسات للانتشار على مستوى مناطق الجمهورية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جمال نجم

الضوابط الاسترشادية الصادرة عن

مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٨

للموافقة على طلبات فتح فروع / وكالات جديدة للبنوك

**١. الجانب القياسي:**

تحديد الحد الأقصى لعدد الفروع المسموح بها لأي بنك (بما فيها كل الفروع القائمة، الفروع السابق حصول موافقة البنك المركزي على فتحها ولم يتم تفعيل تلك الموافقة والفروع المزمع فتحها من يناير إلى ديسمبر من كل عام) استنادا إلى قيمة رأس المال الأساسي - وفقا لميزانية ٦/٣٠ المعتمدة - لكل بنك مع الأخذ في الاعتبار أية أحداث لاحقة مؤثرة وبحيث يتم تخصيص مبلغ ٢٠ مليون جنية مصري من رأسمال البنك الأساسي لكل فرع.

**٢. الجانب التقييمي:**

➤ النظر في مدى التزام البنك بالقوانين والتعليمات الرقابية وتنفيذ الإجراءات التصحيحية وبصفة خاصة ما يلي:

- الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال .
  - أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات اللازمة لها.
  - حدود التوازن في مراكز العملات.
  - نسب التركيز الخاصة بتوظيفات البنك في الخارج.
  - توظيفات البنك لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به والأطراف المرتبطة بالبنك.
  - ما أسفر عنه آخر تفتيش تم على البنك من قبل قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي.
  - أهم الملاحظات الواردة بتقرير مراقبي الحسابات.
- التأكيد على أن الإستراتيجية العامة للبنك توضح الهدف من فتح البنك لفروع جديدة.
- جدية البنك في تنفيذ الموافقات التي تم الحصول عليها العام السابق لفتح فروع جديدة.
- التأكيد من أن البنك الرامي للتوسع لديه خطة عمل Business Plan معتمدة من مجلس إدارته ومقدمة للبنك المركزي المصري شاملة للعناصر الآتية كحد أدنى:-

- وجود خطة محددة للكوادر البشرية المطلوبة لإدارة وتشغيل تلك الفروع ومصادر تدبير تلك الاحتياجات سواء من داخل البنك أو خارجه. ويراعي في كل الأحوال أن يقدم البنك ما يثبت تدبير الاحتياجات المطلوبة.
- وجود دراسة جدوى اقتصادية ومالية لخطة التوسع في إنشاء فروع جديدة وانعكاس ذلك علي إيرادات وأرباح البنك.
- عرض للأنشطة التي ستمارسها الفروع الجديدة وكذا المنتجات الجديدة التي ستقوم بتسويقها مع بيان كافة المخاطر المرتبطة بها وكيفية السيطرة عليها.
- مدى احتياج مناطق معينة لفروع مصرفية جديدة بمعنى أن تكون الفروع الجديدة المطلوب فتحها في مناطق محرومة أو يقل فيها تواجد الخدمات المصرفية من بنوك منافسة مع إعطاء أولوية للفروع خارج القاهرة الكبرى والإسكندرية.

(٢)

- وجود إدارة للمخاطر ذات كفاءة وفاعلية وتناسب مع حجم ونوعية أنشطة البنك.
- فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك للسيطرة على المخاطر الحالية والمستقبلية
- النظر في كفاية القاعدة الرأسمالية للمخاطر الحالية والمحتملة نتيجة لفتح فروع جديدة.
- تقييم قدرة البنية المعلوماتية والتكنولوجية بالبنك على استيعاب الفروع الجديدة بكفاءة وفاعلية.

### ٣. الجانب التنظيمي:

١. تقوم البنوك بتقديم طلبات فتح الفروع الجديدة خلال شهر سبتمبر فقط من كل عام ولا يقبل من البنوك طلبات فتح فروع جديدة للعام المالي التالي (يناير - ديسمبر) بعد هذا التاريخ. على أن يقوم البنك المركزي بالرد على طلبات البنوك في شهر ديسمبر من نفس العام.
٢. تقوم البنوك التي قد تقدمت سالفاً للبنك المركزي بطلبات فتح فروع لعام ٢٠٠٨ باستيفاء الضوابط التقييمية المطلوبة وموافاة البنك للمركزي بها بحد أقصى ١٥ يوليو ٢٠٠٨ وعلى أن يقوم البنك المركزي بالرد في شهر سبتمبر ٢٠٠٨.

### ٣. المستندات والمعلومات المطلوبة من البنوك:

- خطاب معتمد من رئيس مجلس إدارة البنك / العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي لفرع البنك الأجنبي موضحاً به عدد الفروع الجديدة المطلوب فتحها ومبررات ذلك والتأكيد على وجود رأسمال أساسي - وفقاً لميزانية ٦/٣٠ المعتمدة - لمقابلة تلك الفروع.
- بيان تفصيلي بالموافقات السابقة لفتح فروع جديدة موضحاً به ما تم تنفيذه منها ومبررات عدم المنفذ منها مدعوماً بالمستندات والموعد الجديد المتوقع للتنفيذ.
- الإجراءات التصحيحية المعتمدة من مجلس إدارة البنك لمعالجة الملاحظات الواردة بتقرير التفتيش على البنك.
- الإستراتيجية العامة للبنك Bank Strategy وخطة العمل السنوية Business Plan متضمنة كافة العناصر السابق الإشارة إليها تحت عنوان "الجانب التقييمي" أعلاه.